ملفات

الانعكاسات الأمنية للتغيرات المناخية: حالات تطبيقية

نوفمبر 2022

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

Al-Ahram Center For Political And Strategic Studies

Website: https://acpss.ahram.org.eg/

رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام
عبد المحسن سلامة

مدير المركز
د. محمد فايز فرحات

رئيس تحرير الموقع الإليكتروني
د. محمد عباس ناجي

مدير التحرير
د. أميرة محمد عبد الحليم

الإخراج الفني
مصطفى علوان

المحتويات

الافتتاحية — د. إيمان رجب — 4

أمن المناخ وأمن الطاقة: هدفان متعارضان أم متكاملان؟ — د. أحمد قنديل — 5

التغيرات المناخية والصراع المسلح — د. أميرة محمد عبدالحليم — 9

تأثير تغير المناخ على الأمن الإنساني — د. إيمان رجب — 14

انعكاسات الحرب الروسية-الأوكرانية على أزمة المناخ — أحمد عليبه — 18

تداعيات تغير المناخ على ظاهرة الإرهاب.. منطقة الساحل الأفريقي نموذجاً — بسمة سعد — 22

الافتتاحية

بالتزامن مع انعقاد قمة المناخ السنوية COP27 في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، تستمر المناقشات المتعلقة بتأثير التغيرات المناخية على حالة الأمن بصفة عامة وعلى السياسات الأمنية بصفة خاصة، وتكشف هذه المناقشات عن أنه لا يوجد تصور مركزي حول علاقة الأمن بالتغيرات المناخية، ويرتبط بذلك استخدام عبارات من قبيل «أزمة المناخ» و«أضرار المناخ» و«التحديات المناخية» دون أن تعطي هذه العبارات معاني واضحة لعلاقة المناخ بالأمن أو بانعدام الأمن.

ورغم ذلك، توجد شواهد من مناطق عدة في العالم تفيد بأن التغيرات المناخية إما تسببت في كوارث بيئية أثرت بشكل مباشر على الأمن القومي لدول بعينها، أو أنها أصبحت تساهم في خلق بيئة تضعف حالة الأمن في الدولة بصفة عامة وأصبحت تلعب دوراً مضاعفاً Multiplier يزيد من حدة طائفة أخرى من التهديدات المؤثرة على الأمن القومي سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.

وفي هذا الصدد، حذر صندوق النقد الدولي بشكل متكرر طوال السنوات الماضية من الآثار السلبية للتغيرات المناخية على قدرة الدول النامية على الاستمرار في تحقيق معدلات جيدة من النمو الاقتصادي، لاسيما وأن هذه التغيرات قد تزيد من إضعاف البنى التحتية من طرق وسكك حديد ووسائل نقل والتي هي ضعيفة أصلاً في معظم الدول النامية، بينما تعد البنية التحتية عنصراً مهماً في خطط تحقيق نمو اقتصادي مرتفع.

كما أن الكوارث البيئية الناتجة عن التغيرات المناخية مثل الفيضانات والسيول المتكررة بشكل مفاجيء، تتسبب في خسائر مالية كبيرة لاقتصادات الدول نتيجة الأضرار المادية التي تلحق بالمباني والطرق ووسائل النقل وارتفاع تكلفة إعادة البناء في المناطق المتضررة، فضلاً عن تكلفة تعطل الأنشطة الاقتصادية طوال فترة الفيضانات والسيول.

وفي إطار اهتمام مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالمساهمة في إثراء المناقشات ذات الصلة بالأبعاد الأمنية للتغيرات المناخية، يحوي هذا الملف خمس مساهمات تناقش هذه العلاقة بين التغيرات المناخية وخمس قضايا أمنية هي أمن الطاقة في أوروبا، والأمن الإنساني في أفريقيا، والصراعات المسلحة في أفريقيا، والحرب الروسية-الأوكرانية، والإرهاب في منطقة الساحل، وكتب هذه المساهمات خمسة من خبراء المركز وباحثيه وهم دكتور أحمد قنديل، ودكتورة أميرة عبدالحليم، ودكتورة إيمان رجب، وأستاذ أحمد علية، وأستاذة بسمة سعد.

د. إيمان رجب

أمن المناخ وأمن الطاقة:
هدفان متعارضان أم متكاملان؟

د. أحمد قنديل

رئيس وحدة العلاقات الدولية ورئيس برنامج دراسات الطاقة
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

مع انعقاد مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ (كوب٢٧) (COP27)، في مدينة شرم الشيخ المصرية في الفترة من ٦ إلى ١٨ نوفمبر ٢٠٢٢، يواجه العالم «خطراً مزدوجاً» يتمثل في تسارع وتيرة تغير المناخ بمعدل سريع للغاية نتيجة ارتفاع درجة حرارة الأرض، وفي حالة من عدم الاستقرار الشديد في أسواق الطاقة العالمية منذ نشوب الأزمة الروسية–الأوكرانية في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢.

إذ ارتفع السعر العالمي للنفط الخام من متوسط ٦٨ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٢١ إلى حوالي ١٢٤ دولاراً في عام ٢٠٢٢، في حين قفز سعر الغاز الطبيعي في أوروبا إلى مستوى قياسي بلغ ٣٤٥ يورو لكل ميجاوات / ساعة، وهو ما يعادل حوالي سعر ٦٠٠ دولار لبرميل النفط الخام. ولا شك أن استمرار هذا «الخطر المزدوج» سيكون له تداعيات سلبية بعيدة المدى على كثير من شعوب ودول العالم في النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يقول خبراء المناخ أن المتوسط العالمي لدرجة حرارة الأرض حالياً ارتفع بالفعل بنحو ١,١ درجة مئوية، مقارنة بما كان عليه في عصر ما قبل الثورة الصناعية (خلال الفترة من عامي ١٨٥٠ و١٩٠٠)، مما سوف يضخم من تواتر وشدة «الصدمات المناخية» في جميع أنحاء العالم، كالفيضانات وموجات الحرارة وحرائق الغابات والجفاف والعواصف الشديدة وغيرها، مع ما لذلك من تداعيات بيئية واجتماعية واقتصادية بالغة السوء.

بل ويتوقع هؤلاء أيضاً أن تزداد مخاطر الظواهر المناخية المتطرفة، خلال بقية القرن الحالي، مشيرين إلى أنه من المرجح أن يستمر متوسط درجة الحرارة العالمية في الارتفاع بما يصل إلى ٤–٦ درجات مئوية بحلول عام ٢١٠٠، إذا ظلت انبعاثات الغازات المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض (GHG)، وعلى رأسها ثاني اكسيد الكربون، على مسار النمو الحالي، وهو تحول غير مسبوق يهدد بدمار مساحات شاسعة من العالم ويجعل العديد من المناطق غير صالحة للعيش، وفقاً لتأكيدات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في عام ٢٠٢١.

أمن المناخ وضرورة «تحول الطاقة»

ومن أجل مواجهة هذه التهديدات الخطيرة لمستقبل البشرية وتحقيق «أمن المناخ»، زاد الاهتمام العالمي بما يعرف بسياسات «تحول الطاقة»، التي تعد إحدى الخطوات «العاجلة والضرورية» لتحقيق هدف اتفاقية باريس لمواجهة التغير المناخي العالمي (التي تم التوصل إليها في ديسمبر٢٠١٥)، والمتمثل في إبقاء «الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة ومتابعة الجهود؛ للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة»، وذلك لأن قطاع الطاقة العالمي هو السبب الرئيسي في إنتاج ثلثي الانبعاثات العالمية المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض والتغير المناخي.

ويقصد بـ«تحول الطاقة» أو «الانتقال الطاقوي» إبعاد النفط والغاز الطبيعي والفحم إلى دور هامشي متزايد في معادلة الطاقة العالمية، وبروز مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين والكتلة الحيوية، والتحوَّل نحو الكهرباء (المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة، بدلاً من البترول والغاز الطبيعي) في الاستخدامات المختلفة كالنقل مثلاً، كلما كان ذلك ممكناً واقتصادياً.

ومن أبرز ملامح «تحول الطاقة» أيضاً تحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على الوقود المنتج من المصادر المتجددة، مثل: الميثان أو الميثانول، سواء ذلك المُنتج من المصادر الحيوية، أو من الهيدروجين المُنتج من المصادر المتجددة، وكذلك نشر أنواع الوقود الحيوي الأخرى والمستخلصة من الزيوت النباتية، أو بعض المخلفات الزراعية والبلدية.

وفي هذا السياق، أظهر تحليل أجرته الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «IRENA» أن نشر مشروعات الطاقة المتجددة، بالتزامن مع تحسين كفاءة الطاقة، يوفر الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لتحقيق خفض بنسبة ٩٠٪ في الانبعاثات المرتبطة بالطاقة، مشيراً إلى أن وقف

ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض فوق ١,٥ درجة مئوية سيتطلب الوصول إلى ٨٠٪ من الطاقة النظيفة بحلول عام ٢٠٣٠، و١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠.

الأزمة الأوكرانية وجدل ساخن حول «تحول الطاقة»

أدت الأزمة الروسية–الأوكرانية، وما ترتب عليها من ارتفاع صاروخي في الأسعار العالمية للنفط والغاز نتيجة استخدام «سلاح الطاقة» من جانب الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة من جهة وروسيا من جهة أخرى، إلى تراجع الاهتمام العالمي بسياسات «تحول الطاقة». وقد جاء هذا التراجع نتيجة عدة عوامل لعل من أبرزها: تفاقم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية في كافة أنحاء العالم، بالتزامن مع الارتفاع القياسي لأسعار السلع الغذائية ومنتجات الطاقة، وسط شح الإمدادات العالمية وعجزها عن تلبية احتياجات المستهلكين.

كما جاء هذا التراجع أيضاً بسبب ارتفاع الأعباء المالية التي تعاني منها كافة الحكومات والشركات، وبالتالي لم يعد يتوفر لمعظمها الحيز المالي الإضافي لتحقيق آمالها بشأن تنفيذ سياسات تحول الطاقة الضرورية لبلوغ هدف الحياد الكربوني وتصفير الانبعاثات بحلول عام ٢٠٥٠. وهنا يشار إلى أن التقديرات المتخصصة تكشف عن ضرورة توفير أكثر من ٢٠٠ تريليون دولار خلال الأعوام الثلاثين القادمة، أي أكثر من ٦ تريليونات دولار سنوياً، من أجل تطبيق سياسات تحول الطاقة الضرورية في العالم لمواجهة تغير المناخ العالمي، وتحقيق أهداف اتفاقية باريس.

وفي هذا السياق، عاد الجدل من جديد في كثير من الدوائر العالمية بشأن التعارض أم التكامل بين تحقيق هدفي «أمن المناخ» الرامي إلى مواجهة التغير المناخي العالمي وتحقيق التنمية المستدامة وبين «أمن الطاقة» والحاجة إلى الحصول على الطاقة بأسعار مقبولة، وبشكل آمن ومستقر، حتى لا تتزايد الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في كثير من دول العالم، والتي قد تنجم عن ارتفاع أسعار الوقود بأشكاله المختلفة. كما ثارت أيضاً تساؤلات مهمة بشأن ما إذا كان هناك تكامل أم تعارض بين تحقيق هدفي مواجهة التغير المناخي وتعزيز أمن الطاقة، وما إذا كان الهدفان هما وجهين لعملة واحدة؟ أم أن تعزيز أحدهما قد يمثل تهديداً للآخر؟

وفي الإجابة على هذه التساؤلات، برز فريقان رئيسيان: **الفريق الأول** يؤكد أنصاره على تعارض تحقيق هدف أمن الطاقة مع هدف مواجهة التغير المناخي، وتحقيق أمن المناخ، على الأقل في المدى القصير. ويرى مؤيدو هذا الفريق أنه من السابق لأوانه تبنّي سياسات متطرفة لمواجهة تغير المناخ العالمي من خلال وقف الاستثمارات الجديدة في قطاع النفط والغاز بشكل «شبه كامل»، قبل تأمين بدائل مناسبة وقابلة للتطبيق. فمثل هذه السياسات ستؤدي، على الأرجح، إلى تقويض أمن الطاقة، وبالتالي التأثير سلباً على استقرار الاقتصاد العالمي. ويدلل أنصار هذا الفريق على صحة وجهة نظرهم بالإشارة إلى «الردة الكبرى» التي قادتها دول متقدمة فيما يتعلق بسياسات الطاقة منذ بداية الأزمة الروسية–الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢، لدرجة أن بعضها، ألمانيا على سبيل المثال، كان يتحدث قبل هذه الأزمة عن ضرورة الانسحاب من استثمارات الطاقة التقليدية، ثم لم يلبث مع الأزمة أن عاد حتى لاستخدام الفحم كمصدر طاقة تفرضه الحاجة وظروف اللحظة الراهنة.

ومن جهة أخرى، يؤكد أنصار هذا الفريق أيضاً على أن مساعي تحقيق أمن المناخ من خلال استبدال مصادر الطاقة التقليدية بمصادر الطاقة المتجددة «ليست حميدة» في كل الأحوال. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء، إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد لعدد من دول العالم بشكل «رهيب»، وبالتالي تعرض اقتصادها واستقرارها الاجتماعي والأمني للخطر. كذلك، قد يكون الاعتماد على الطاقة النووية، من أجل تحقيق أمن المناخ عن طريق خفض الانبعاثات المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الارض، عاملاً في زيادة المشكلات الأمنية المرتبطة بالانتشار النووي، فضلاً عن بروز خطر

قيام الجماعات الإرهابية بمهاجمة محطات الطاقة النووية أو بمحاولة صنع قنبلتها النووية مباشرة.

وبالتزامن مع ذلك، يرى مؤيدو هذا الفريق أيضاً أن عزوف مؤسسات التمويل الدولية والصناديق السيادية والمصارف العالمية أيضاً عن تمويل مشروعات النفط والغاز الطبيعي في الفترة القادمة، في ضوء التزامها المتزايد بتمويل المشروعات الرامية إلى تحقيق «الحياد الكربوني» (وهو التوازن ما بين إطلاق وإزالة الانبعاثات المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض التي ينتهي بها المطاف إلى الغلاف الجوي) يمثل تهديداً خطيراً لأمن الطاقة لأنه سوف يعرقل زيادة الإنتاج في المستقبل، وبالتالي حدوث قفزات كبيرة ودورية في الأسعار.

كذلك، يرى أنصار الفريق الأول أيضاً أن تعارض المناخ مع أمن الطاقة أمر واقع في ضوء عدد من الإخفاقات التي طالت الخبرة التاريخية في تنفيذ الاتفاقات العالمية لمواجهة التغير المناخي، والتي من أهمها عدم الوفاء بمساعدة الدول النامية. إذ تخلفت الدول المتقدمة عن الوفاء بتعهداتها السابقة الخاصة بتقديم مساعدات للدول النامية لمكافحة التغير المناخي، وفي مقدمتها مشروعات تحول الطاقة، والتي كان من المقرر أن تصل إلى ١٠٠ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠، ولكن للأسف لم يتحقق ذلك.

وفي مقابل ذلك، يؤكد أنصار **الفريق الثاني** على تكامل هدفي أمن المناخ وأمن الطاقة، مشيرين إلى أن السياسات والإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري في قطاع الطاقة سوف تؤدي، ليس فقط، إلى خفض كبير في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض)، وإنما أيضاً سوف تساعد في تحسين أمن الطاقة في جميع أنحاء العالم في المدى البعيد.

ويتوقع مؤيدو هذا الفريق أيضاً أن تتلقى سياسات تحول الطاقة في العالم «دفعة قوية»، بفضل التزام كثير من دول العالم بالوصول إلى «الحياد الكربوني» بحلول منتصف القرن الحالي، وبفضل التطورات التكنولوجية وانخفاض التكاليف في مشروعات الطاقة المتجددة، خاصة تلك المرتبطة بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح. إذ أصبحت العديد من تقنيات الطاقة المتجددة قادرة على المنافسة من حيث التكلفة مع الوقود الأحفوري في قطاع الطاقة، بعد المستويات القياسية التي وصلت إليها الأسعار العالمية للبترول والغاز الطبيعي.

وفي الوقت نفسه، يشعر أنصار الفريق الثاني بالتفاؤل بعدما تولد، من وجهة نظرهم، زخم لا رجوع فيه بشأن انتشار مصادر الطاقة المتجددة، خاصة بعد أن بدأت التقنيات الجديدة في طاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرهما، والتي حدثت في الغالب في قطاع الكهرباء، تجد طريقها إلى قطاعات أخرى، مثل: النقل والصناعة والمباني.

وبالتزامن مع ذلك، أسهمت الابتكارات في مجال الرقمنة وتخزين الطاقة في توسيع إمكانية ازدهار مصادر الطاقة المتجددة بطرق لم يكن من الممكن تصورها قبل عقد واحد من الزمن. ويشدد مؤيدو هذا الفريق على ضرورة أن توازن سياسات المناخ وأمن الطاقة في العالم بين الحاجة إلى مواجهة التغير المناخي العالمي وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل من ناحية وبين الحاجة إلى الحصول على الطاقة بشكل مستقر وآمن وبأسعار مقبولة في المدى القصير من ناحية أخرى، حتى لا تتزايد الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في كثير من دول العالم.

على أية حال، وبغض النظر عن صحة وجهة نظر أي من الفريقين، سيحتاج صانعو السياسات في العالم، بدون شك، خلال الفترة المقبلة، إلى التركيز على دمج هدفي أمن المناخ وأمن الطاقة معاً في عملية وضع وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للطاقة والمناخ في المستقبل، وهو الأمر الذي اتخذته عدة دول بالفعل على أرض الواقع، مثل المملكة المتحدة، التي أنشأت وزارة جديدة للطاقة وتغير المناخ، والولايات المتحدة التي عينت مبعوثاً للرئيس الأمريكي للمناخ في البيت الأبيض، وعدد من الدول الخليجية التي عينت مبعوثين للمناخ والطاقة.

التغيرات المناخية والصراع المسلح

د. أميرة محمد عبد الحليم

خبيرة
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

أصبحت التغيرات المناخية وتأثيراتها المختلفة واقعاً ملموساً فى عالمنا، فلم تعد هناك دولة أو إقليم فى العالم يستطيع النأى بنفسه ومجتمعاته عن تأثيرات التغيرات المناخية، إلا أن الدول الضعيفة والهشة تظل الأكثر تأثراً لما تفتقده من مقومات للاستجابة المرنة والتكيف مع التهديدات المختلفة.

كما تصبح هذه الدول عرضة لاحتمالات أكبر لتفاقم الصراعات المرتبطة بالتغيرات المناخية فى ظل ندرة الموارد وتزايد معدلات الفقر وكذلك ضعف البنية التحتية ومؤسسات الحكم، فزيادة تواتر الطقس المتطرف، وذوبان الأنهار الجليدية، وقصر مواسم النمو، ستضيف إلى الضغوط التي تعيش في ظلها المجتمعات فى هذه الدول.

وعلى الرغم من إجماع العلماء والباحثين على عدم وجود علاقة مباشرة بين التغيرات المناخية والصراع المسلح، يمكن القول إن التغيرات المناخية عامل محفز للصراعات ضمن مجموعة من العوامل الأخرى المسببة له. وفي السنوات الأخيرة، عُرف تغير المناخ بأنه «عامل مضاعف للتهديد»، وفي خطاب ألقاه في فبراير ٢٠٢١ أمام مجلس الأمن الدولي، وصف الأمين العام أنطونيو غوتيريش تغير المناخ بأنه «مضاعف للأزمة» له تداعيات عميقة على السلام والاستقرار الدوليين.

وتتصاعد توقعات الصراعات المستقبلية بشأن التغيرات المناخية وتداعياتها المختلفة، ويمكن التعامل مع مظهرين للعلاقة بين التغيرات المناخية والصراع المسلح، مما يعبر عن التداخل بين الظاهرتين. فمن ناحية، تبرز تأثيرات التغيرات المناخية بصورة خطيرة فى الدول التى تعانى من الصراعات المسلحة. ومن ناحية أخرى، تعمل التغيرات المناخية كمحفز وعامل مضاعف للصراع المسلح.

وكان مؤتمر باريس للمناخ الذي عُقد في أواخر العام ٢٠١٥ قد أكّد على التداخل المتصاعد بين تهديدات الأمن التقليدي ذات الطابع الأمني والعسكري التي تتمحور حول الدول، وتهديدات الأمن غير التقليدي، البيئي والمجتمعي والإنساني، التي تتمحور حول المجتمعات والأفراد.

ولمعرفة كيف تساهم التغيرات المناخية كمضاعف للتهديدات وتأجج الصراعات المسلحة، يمكننا التطرق إلى بعدين رئيسيين: أولاً العوامل التى تساهم فى تفعيل دور التغيرات المناخية كمحفز للصراع المسلح. وثانياً، التحديات التى تواجه سياسات الحد من تأثيرات التغيرات المناخية.

التغيرات المناخية كدوافع للصراع المسلح

تشير مجموعة من الأبحاث في السنوات الأخيرة إلى وجود علاقة بين الاحتباس الحراري واحتمال نشوب صراع، وفي ورقة بحثية نشرت فى مجلة Nature فى ١٢ يونيو عام ٢٠١٩، وجد الباحثون أن تكثيف تغير المناخ من المرجح أن يزيد من المخاطر المستقبلية للصراع المسلح العنيف داخل البلدان، مقدرين أن تغير المناخ أو تقلب المناخ قد أثر على ما بين ٣٪ و٢٠٪ من مخاطر الصراع المسلح خلال القرن الماضي. ووجدت الدراسة أيضاً أنه إذا لم يتم تخفيض معدلات الانبعاثات العالمية، فإن خطر العنف الناجم عن المناخ سيكون خمسة أضعاف[1].

وتظهر مجموعة من المتغيرات التى تعمل فى إطارها التغيرات المناخية بتأثيرتها المختلفة على تأجيج الصراع المسلح، ومن أهمها:

١ – التنافس على الموارد الطبيعية: على الرغم من أن العلماء لم يتفقوا بعد على الروابط السببية بين المناخ والصراع، فإن هناك قبولاً متزايداً بأن تغير المناخ أو التغيرات في تقلبية المناخ تزيد من خطر الصراع المسلح في ظروف معينة. على سبيل المثال، يوضح تقرير التقييم الخامس (AR5) للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أن تغير المناخ لديه القدرة على زيادة التنافس بين البلدان على الموارد المشتركة، مما يعني أن تغير المناخ يزيد من خطر الصراع المسلح. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم العديد من الدراسات بيانات الحفريات الأثرية لمعالجة العلاقة بين

تقلب المناخ والصراع على المدى الطويل أو على نطاق عالمي، وتظهر أن الجفاف الذي يتحكم فيه المناخ وتوسع الصحراء الكبرى في القرون الماضية يمكن اعتباره في النهاية محركاً لتطور أفريقيا حتى العصور الحديثة[٢].

كما لا تنظر بعض القوى الدولية للآثار الناجمة عن التغيرات المناخية باعتبارها تهديداً فحسب، بل أيضاً تنظر إلى الفرص التى من الممكن أن تنتج عن هذه التغيرات وخاصة ما يرتبط بها بالموارد الطبيعية. فعلى سبيل المثال، يمثّل ذوبان جليد القطب الشمالي وتضاؤل الكتل الجليدية عقداً بعد آخر قضية تستحق الصراع من أجلها، لما توفّره من طرق بحرية جديدة ومصادر وفيرة وأقل صعوبة في استخراج الغاز.

٢- قصور فى وظائف الدولة: يؤكد تقرير صادر عن «اليونيسكو» أنه مع مرور الزمن، وإضافة إلى الضغوط الديموغرافية والاقتصادية والسياسية القائمة، «قد ينتج عن تأثير تغيّر المناخ على الموارد الطبيعية إضعاف قدرة الدول على الحوكمة الذاتية، بما في ذلك قدرتها على الاستجابة لحاجات مواطنيها المتعلقة بتوفير الموارد الأساسية». والحال أن التهديد المسلط على هذه الشرعية من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة استقرار الدولة، ونشوب صراعات داخلية، بل وحتى إلى انهيار الدولة.

إن فهم كيفية تفاعل تأثيرات تغير المناخ مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان الفقيرة يعني تتبع تداعيات الأزمات. وتسلط هذه العملية الضوء على أربعة عناصر رئيسية للمخاطر هى عدم الاستقرار السياسي والضعف الاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي والهجرة على نطاق واسع.

فعدم الاستقرار السياسي وسوء الإدارة يجعلان من الصعب التكيف مع الآثار المادية لتغير المناخ ويصعب التعامل مع أي صراعات تنشأ دون عنف. كما يؤدي الضعف الاقتصادي إلى تضييق نطاق إمكانيات الدخل للسكان وحرمان من الموارد التي يمكن من خلالها تلبية احتياجات الناس. ويتحدى انعدام الأمن الغذائي أساساً القدرة على الاستمرار في العيش في منطقة معينة، وكاستجابة لذلك وأنواع أخرى من انعدام الأمن، فإن الهجرة على نطاق واسع تنطوي على مخاطر عالية للصراع بسبب ردود الفعل المخيفة التي تتلقاها في كثير من الأحيان.

والبلدان المعرضة لتغير المناخ هي تلك التي تحتل الخطوط الأمامية فى مواجهة أسواء هذه الآثار وهي في جميع أنحاء العالم في الجنوب العالمي-من الدول الجزرية الصغيرة إلى البلدان في القارة الأفريقية إلى أمريكا الجنوبية، فمن المتوقع أن تكون البلدان الأفريقية عرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى اعتماد بعض الاقتصادات الأفريقية على الزراعة والثروة الحيوانية، فأكثر من ١,٢ مليون شخص في جميع أنحاء القارة لقوا مصرعهم في صراع أهلي بين عامي ١٩٨٩ و٢٠١٨، وهي الفترة التي شهدت انخفاض هطول الأمطار السنوي إلى أقل بكثير من المتوسط [٣].

٣- تفاقم الصراع المسلح: فى تقرير للجنة الدولية للصليب الأحمر عام ٢٠٢٠ بعنوان «عندما يتحول المطر إلى غبار»، أكدت اللجنة على تأثر البلدان التي تعاني من الصراعات بشكل غير متناسب بتغير المناخ وتقلب المناخ. فمن بين ٢٥ دولة تعتبر الأكثر عرضة لتغير المناخ، هناك ١٤ دولة غارقة في الصراع.

ويبحث مؤشر مبادرة نوتردام العالمية للتكيف (ND-Gain) في مدى تعرض الدولة لتغير المناخ والتحديات العالمية الأخرى، مقابل قدرتها على تحسين المرونة. وتعد اليمن ومالي وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، وكلها تتعامل مع الصراع، من بين الدول الأدنى مرتبة [٤].

هذا لا يعني أن هناك علاقة مباشرة بين تغير المناخ والصراع. فبدلاً من ذلك، يمكن القول إن البلدان التي تعاني من الصراعات تكون أقل قدرة على التعامل مع تغير المناخ، لأن قدرتها على التكيف تضعف بسبب الصراع كما تميل الجهود المتضافرة للتكيف إلى أن تكون

محدودة في أوقات الحرب وفي حالة الصراع، حيث لا تكون السلطات والمؤسسات ضعيفة فحسب، بل منشغلة أيضاً بالأولويات الأمنية.

وبالتالي، فإن الأشخاص الذين يعيشون في مناطق الصراع هم من بين أكثر الفئات عرضة لأزمة المناخ. كما أن انعدام الأمن يحد من قدرة الناس على التعامل مع الصدمات المناخية.

فضلاً عن ذلك، فإن زيادة احتمالات الصراع قد تكون نتيجة للنزوح الجماعي من المناطق المتأثرة بالتغيرات المناخية إلى مناطق أخرى، حيث يعانى النازحون من مشكلات كثيرة قد تفضى إلى الصراع، ويفسر بعض الباحثين اندلاع الثورة السورية وما نتج عنها من صراع مسلح بأنها نتجت عن التغيرات المناخية التى دفعت المزارعين فى مناطق متعددة إلى النزوح من المناطق الريفية إلى عدد من المدن مما أدى إلى زيادة الضغوط على سكان المدن فى ظل تزايد معدلات البطالة وعجل باندلاع الثورة.

تحديات الحد من التغيرات المناخية لمنع الصراع

على الرغم من أن تفاقم تداعيات التغيرات المناخية يدفع الدول والمؤسسات نحو الوصول إلى آليات للاستجابة المرنة للتغيرات المناخية، إلا أن هناك جملة من التحديات التى يواجهها العمل المناخى تحد من قدرة الفاعلين فى هذا العمل على حماية الأفراد والممتلكات من تداعيات التغيرات المناخية، ومن أهم هذه التحديات ما يلى:

١- **صعوبات إبطاء ارتفاع درجات الحرارة:** فمن أهم الأهداف التى ترتكز عليها المؤتمرات المناخية إبطاء زيادة ارتفاع درجة حرارة الأرض. وإذا لم تفعل الدول ذلك، فإن الخطر المتزايد للصراع أو حتى الحرب سيكون من بين التهديدات العديدة التي قد يفرضها تغير المناخ والاحتباس الحراري.

إلا أن العالم لا يسير على المسار الصحيح لإبطاء الاحترار للوصول إلى المستويات التي حددتها اتفاقية باريس في عام ٢٠١٥، فوفقاً لتقرير للأمم المتحدة الذى صدر فى أكتوبر ٢٠٢١، فإنه حتى أهداف الانبعاثات الجديدة التي حددتها الحكومات في جميع أنحاء العالم ليست صارمة بما يكفي لمنع ارتفاع درجة حرارة العالم بأكثر من ١,٥ درجة مئوية بحلول نهاية القرن.

وقالت عالمة المناخ الفرنسية فاليري ماسون-ديلموت، التي شاركت في رئاسة تقرير للأمم المتحدة عن علوم المناخ في أغسطس ٢٠٢١، أن «كل طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون يزيد من الاحتباس الحراري»، مضيفة أن «المناخ الذي نعيشه في المستقبل يعتمد على قراراتنا الآن».

٢- **ضعف التمويل:** إن الأشخاص الذين يعانون من الصراع ليسوا فقط من بين أكثر الأشخاص عرضة للأزمات المناخية والبيئية، بل هم أيضا من بين أكثر الأشخاص الذين يتعرضون للإهمال بسبب العمل المناخي، ويرجع ذلك جزئياً إلى التحديات المرتبطة بالعمل في مثل هذه المناطق المحيطة.

كما أن كثيراً من البلدان التى تعانى من الصراع تعد من بين أكثر البلدان عرضة لتأثيرات تغير المناخ، كما أنها من بين أكثر البلدان التي يتعرض فيها تمويل المناخ لإشكاليات عديدة.

إذ تحتاج الاستجابة المرنة لتأثيرات التغيرات المناخية إلى جهود واسعة-على شكل تغييرات هيكلية ونظامية، وإرادة سياسية، وحوكمة جيدة، واستثمار، ومعرفة تقنية، وتحول في العقليات، للحد من تغير المناخ. هذا فضلاً عن أن مواجهة التغيرات المناخية تفرض التعاون بين المنظمات الإنسانية لتعزيز العمل المناخي.

وفي حين أن الأشخاص في مناطق الصراع هم من بين أكثر الفئات عرضة لتغير المناخ، هناك فجوة في تمويل العمل المناخي بين البلدان المستقرة والهشة، حيث تتطلع العديد من الدول والهيئات إلى تخصيص حصة أكبر من تمويل المناخ للأماكن المتأثرة بالصراع لمساعدة المجتمعات على التكيف مع تغير المناخ.

٣- تعقيدات التكيف: يمكن أن يكون التكيف مع تغير المناخ أمراً بسيطاً من حيث المصطلح، ولكنه يميل إلى التعقيد على المستوى الميدانى، فقد يتطلب تغييرات اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية كبيرة. وقد يحتاج نظام زراعي كامل إلى التغيير، أو قد يلزم التعامل مع أمراض جديدة في منطقة جغرافية معينة. وفى كثير من الأحيان، تتعرض البيئة الطبيعية للهجوم المباشر أو الإضرار بالصراع المسلح. كما يمكن للنزاع أن يساهم أيضاً في تغير المناخ. فمع تدمير مساحات كبيرة من الغابات، أو تدمير البنية التحتية مثل المنشآت النفطية أو المنشآت الصناعية الكبيرة، فإن ذلك يمكن أن يكون له عواقب مناخية ضارة.

ختاماً، يمكن القول إن التغيرات المناخية أصبحت من أهم التهديدات التى تواجهها البشرية، لذلك تتطلب مواجهة آثارها الكثير من مسارات وأطر التعاون بين الدول والمنظمات الإنسانية لمنع تفاقم آثارها. ويتضمن التعاون فى مواجهة تحديات المناخ والحد من مخاطر الصراع نهجاً يربح فيه الجميع. فاستراتيجيات التكيف، مثل التأمين على المحاصيل، وتخزين ما بعد الحصاد، وخدمات التدريب وغيرها من التدابير، يمكن أن تزيد من الأمن الغذائي وتنوع الفرص الاقتصادية، وبالتالي تقلل الروابط المحتملة بين المناخ والصراع.

ويمكن أن تدمج عمليات حفظ السلام والوساطة في الصراعات وعمليات المساعدة بعد الصراع المناخ في استراتيجيات الحد من المخاطر من خلال النظر في الطرق التي قد تؤدي بها المخاطر المناخية إلى تفاقم الصراع العنيف في المستقبل.

الهوامش:

1- Devon Ryan, Stanford-led study investigates how much climate change affects the risk of armed conflict, JUNE 12, 2019, https://news.stanford.edu/2019/06/12/climate-change-cause-armed-conflict/.

2- Modelling armed conflict risk under climate change with machine learning and time-series data, 20 May 2022, https://www.nature.com/articles/s41467-022-30356-x.

3- Kaia Hubbard Staff Writer, Global Warming Risks Increase in Conflicts, Oct. 29, 2021, https://www.us-news.com/news/best-countries/articles/2021-10-29/how-climate-change-may-increase-global-conflicts.

4- Climate change and conflict, https://www.icrc.org/en/what-we-do/climate-change-conflict.

تأثير تغير المناخ على الأمن الإنساني

د.إيمان رجب

رئيس وحدة الدراسات العسكرية والأمنية
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

يعد الاهتمام بتأثير التغيرات المناخية على الأمن الإنساني من القضايا المستحدثة، حيث بدأت تسترعي انتباه دوائر صنع السياسات على المستويات الوطنية والدولية منذ سنوات قليلة، وذلك رغم تعدد صور تأثير المناخ على الأمن الإنساني في مناطق متعددة في العالم.

وترجع حداثة الاهتمام بهذه المسألة بشكل رئيسي إلى حداثة الاهتمام بالعلاقة بين التغيرات المناخية والسياسات الأمنية بصفة عامة، وهذه العلاقة تفسرها وجهتا نظر لم يستقر بعد على إحداهما كإطار حاكم للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة.

ترى وجهة النظر الأولى أن التغيرات المناخية تؤثر على الأمن الإنساني وعلى الأمن التقليدي للدول من واقع حال العديد من دول العالم النامي، ولذا يتحدث الفريق المتبني لوجهة النظر هذه عن ضرورة التعامل مع التغيرات المناخية كقضية أمنية.

بينما تذهب وجهة النظر الثانية إلى أن التغيرات المناخية هي قضية بيئية وليست ذات صلة بالسياسات الأمنية، وأن إضفاء البعد الأمني عليها لن يضيف للأمن الفعلي المتحقق أي شيء.

وتنعكس وجهتا النظر هاتان في أي مناقشات ذات صلة بالعلاقة بين التغير المناخي والأمن الإنساني، ويتوقف تبني أي من وجهتي النظر المذكورتين على التصورات السائدة في الدولة حول مستوى تأثير التغيرات المناخية بشكل فعلي وقابل للقياس على الحياة اليومية للمواطنين وعلى قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة التي ترتبط بشكل مباشر بتوفير متطلبات الأمن الإنساني.

ولا يرتبط تحليل تأثير التغيرات المناخية على الأمن الإنساني فقط بالآثار السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية وإنما أيضاً بتأثيرها على القدرات اللازمة للتكيف مع التغيران المناخية. ويمكن تحديد أهم مسارات تأثير التغيرات المناخية على الأمن الإنساني في الآتي:

١- **التأثير على الموارد الطبيعية:** يؤثر التغير المناخي بأشكاله المتعددة على استدامة توفر الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة ورعاية الماشية واستدامة سهولة الحصول عليها، وتعد دول الساحل الأفريقي هي الأكثر تأثراً بهذا البعد، فنتيجة للتغيرات المناخية تعاني هذه المنطقة من عدم استقرار معدل هطول الأمطار والذي يؤثر بدوره على وفرة المياه الصالحة للزراعة وعلى مدى خصوبة الارض وصلاحيتها لرعاية الماشية وهو ما نتج عنه تكرار الاشتباكات بين رعاة الماشية لتنافسهم على مساحات محدودة من الأرض الصالحة لممارسة نشاطهم الرئيسي. كذا تكررت النزاعات بينهم والمزارعين خاصة في حالة اتجاههم لرعاية الماشية في الأراضي الزراعية قبل حصاد المحاصيل منها مما يتسبب في فساد بعض المحاصيل الزراعية.

وهذا البعد لتأثير التغيرات المناخية ذو صلة مباشرة بالأمن الإنساني، حيث يؤثر على مستوى استدامة المهن والأعمال المرتبطة بالموارد الطبيعية والتي يتأثر بها رعاة الماشية والمزارعون والعمالة الموسمية المرتبطة بموسم الحصاد والصناعات الغذائية ذات الصلة بالزراعة وصناعة الألبان واللحوم وغيرها، وهو ما يؤثر في المجمل على مستوى المعيشة السائد ومدى وفرة الدخول اللازمة للإنفاق على الخدمات الرئيسية مثل الصحة والتعليم.

وفي بعض الحالات، تسبب الاضطراب الذي لحق بالمهن والأعمال المرتبطة بالموارد الطبيعية في اتجاه أصحاب تلك المهن، بعد تعذر ممارستها نتيجة التغيرات المناخية، إلى ممارسة الأعمال الاجرامية بشكل منفرد أو من خلال الانضمام لجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود. فعلى سبيل المثال شهدت أفغانستان وكولومبيا تحول عديد من المزارعين الذين تأثروا سلباً بمدد الجفاف الطويلة لزراعة المواد المخدرة لإمكانية زراعتها في ظل التغيرات المناخية الجارية ولكونها تدر أموالاً تكفي تغطية احتياجاتهم المعيشية.

٢- تهديد الأمن الغذائي: انعدام الأمن الغذائي في بعض المجتمعات مرتبط بشكل رئيسي بارتفاع سعر المواد الغذائية على نحو يفوق القدرات المادية للمجتمع، وهو ما يتسبب في مشاكل سياسية وأمنية في بعض الحالات، لاسيما وأن إنتاج معظم المواد الغذائية الاستراتيجية متركز على مستوى العالم في دول بعينها مثل روسيا ودول شرق أوروبا والولايات المتحدة وكندا، وأي إعاقة لعملية تصدير هذه المواد من هذه الدول إلى العالم بسبب تأثر المحصول نتيجة لمواسم الجفاف وندرة المياه يؤدي لخلل ما في شبكات الإمداد والتوريد مما يؤدى بدوره إلى ارتفاع كبير في الأسعار، وقد شهد العالم أزمة في أسعار الغذاء خلال العامين ٢٠٠٨ و٢٠١١ بسبب الجفاف الذي واجهته الدول الرئيسية المنتجة للحبوب الرئيسية، وهذا دفع عدة دول عربية حينها لدعم أسعار الحبوب محلياً من أجل الحفاظ على مستوى محلي لأسعار الحبوب في متناول عموم الشعب.

والحديث عن تأثير التغيرات المناخية على سعر المواد الغذائية، لا يعني أن الأخير يتأثر فقط بالمناخ ولكن هناك عوامل أخرى مثل مستوى التنمية الاقتصادية المتحقق في الدول ومدى توافر القدرة على الحفاظ على مخزون استراتيجي من المواد الغذائية يكفي لتخطي أي أزمة متوقعة أو محتملة، وتاريخ الصراعات في الدولة وما إذا كان سعر المواد الغذائية تسبب في الماضي في أزمات سياسية وموجات من عدم الاستقرار.

٣- تدفقات النزوح والهجرة: أصبح التغير المناخي أحد العوامل التي تؤثر على التحركات السكانية بأنواعها المختلفة وتحديداً النزوح والهجرة، خاصة في المجتمعات التي تعاني من محدودية شبكات الحماية الاجتماعية ومن ظروف معيشية متدنية، حيث ينتج عن الأحداث المناخية المتطرفة مثل الفيضانات المفاجأة والسيول غير المتوقعة وما يصاحبها من هدم المنازل ومن خسائر اقتصادية لاسيما لأصحاب الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر، اتجاه المتضررين منها للانتقال للعاصمة أو لمناطق أخرى أو لدول أخرى أقل تعرضاً لهذه الأحداث المناخية أو لديها القدرة على احتواء تأثيرها.

ويصاحب ذلك في حالات النزوح تشكل مناطق عشوائية في محيط المدن تعاني من انعدام البنية التحتية والخدمات العامة ومن ظروف معيشة مرتبطة بالجريمة وبالممارسات المخالفة للقانون، فضلاً عن تغير التوازنات الديمغرافية داخل المجتمع. وتعد الصومال مثالاً جيداً في هذا الصدد، حيث شهدت في عام ٢٠١٩ نتيجة موسم الجفاف الطويل نزوح ٥٣ ألف مزارع وانتقالهم للعيش في مدينة بايدوا، وبذلك ارتفع عدد النازحين المقيمين في هذه المدينة إلى ٣٢٣ ألف نازح، وتسبب ذلك في تغيير التركيبة الإثنية والقبلية للمدينة على نحو هدد اتفاق تقاسم السلطة وجهود حفظ السلام التي تمارسها بعثة الأمم المتحدة هناك.

وفي حالات الهجرة الناتجة عن الأحداث المناخية المتطرفة عادة ما تتشكل مسارات جديدة للهجرة غير النظامية وما يصاحب ذلك من مخاطر على حياة المهاجرين أنفسهم، فضلاً عن تعرض المهاجرين أنفسهم للاستغلال والعنف من قبل أطراف أخرى وتسببهم في تغير التركيبة الديمغرافية في الدول المستقبلة لهم وما يصاحب ذلك عادة من توترات سياسية.

وتقدر آلية الأمم المتحدة للشراكة الدولية للتغير المناخي IPCC كون «الكوارث المناخية هي عامل رئيسي في الهجرة والنزوح غير الطوعيين»، وفي هذا الصدد متوقع خلال السنوات المقبلة تشكل مسارات جديدة للهجرة واللجوء من المناطق الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية باتجاه الدول الأقل تأثراً.

يظل تأثير التغيرات المناخية على الأمن الإنساني يختلف من منطقة لأخرى في العالم بحسب مستوى تأثر تلك المنطقة بالتغيرات المناخية، ويصعب حصر هذا التأثير وتقديره بشكل موضوعي نتيجة محدودية المعلومات المفصلة عن أبعاد ذلك التأثير وصوره، ولذا فإن هناك حاجة مستمرة لإنشاء قاعدة بيانات تسجل وترصد أبعاد ذلك التأثير حتى يكون بالإمكان التوصل لتقدير موضوعي لوزن تأثير المناخ على الأمن الإنساني مقارنة بمتغيرات أخرى مثل الحروب وغيرها.

المراجع:

-Baysal, Başar and Karakaş, Uluç, “Climate Change and Security: Different Perceptions, Different Approaches”, Uluslararası İlişkiler, Volume 14, No. 54, 2017, pp. 21-44.

- “Climate change and security risks”, UN Environment Programme: https://www.unep.org/explore-topics/disasters-conflicts/what-we-do/disaster-risk-reduction/climate-change-and-security

- Joseph Burke, “Climate Change, A Threat To International Peace and Security?”, Universal Rights Group, February 15, 2022.

- “The Greatest Threat To Global Security: Climate Change Is Not Merely An Environmental Problem”, the United Nations web portal: Sep 12,2022: https://www.un.org/en/chronicle/article/greatest-threat-global-security-climate-change-not-merely-environmental-problem

انعكاسات الحرب الروسية – الأوكرانية على أزمة المناخ

أحمد عليبه

باحث
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

بشكل عام، هناك علاقة طردية بين الحروب والأزمات، فالحروب تفاقم الأزمات، وكلما امتدت الحرب كلما زاد مستوى تصاعد الأزمة. في هذا السياق، يقول الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش إن تلاقي الحروب ووباء COVID-19 وأزمة المناخ يهدد التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة (SDGs)، ويحذر في هذا الصدد من «عقد ضائع» من التنمية للبلدان الفقيرة.

ويمكن القول أن العلاقة بين الحرب والبيئة والمناخ علاقة أساسية، وليست هامشية، وهناك أمثلة عديدة لهذا المنظور، على سبيل المثال يقدر علماء البيئة أن حرب الخليج الثانية رفعت مستوى الاحتباس الحراري بمقدار ثلاث درجات، فيما يجادل العلماء بأن هذا الارتفاع لا يقارن بالانبعاثات الحرارية التي يخلفها المجتمع الصناعي العالمي في أوروبا والولايات المتحدة والصين والهند.

لكن هذا الجدل يتوارى بالنظر إلى أن العالم لم يعد يتحمل المزيد من نسبة ثاني أكسيد الكربون التى ترفع مستوى الاحتباس الحراري في أي حالة من الحالات، وأنه بات من الضروري الالتزام بمقررات أجندة المناخ العالمي قبل أن تخرج الأمور عن السيطرة، في ظل المشاهد المتصارعة لغضب الطبيعة بسبب تفاقم أزمة المناخ، والتي تنعكس على البيئة والكائنات الحية. فقد دفعت ظروف المناخ خلال السنوات الأخيرة نحو ٣٠ مليون إنسان إلى مغادرة مواطنهم بسبب انعكاسات المناخ السلبية على البيئة وظروف الحياة.

في واقع الأمر، لم تتوفر بعد مؤشرات رسمية حول التأثيرات المباشرة للحرب الروسية-الأوكرانية على المناخ، ويشير العديد من علماء البيئة والطبيعة إلى أن تدمير جزء كبير من البنية التحتية للمراكز العلمية في أوكرانيا، بالإضافة إلى عدم مساهمة مراكز البحث الروسية في عملية التكامل العلمي مع الدول القريبة من القطب الشمالي سينعكس على مسألة الشفافية المناخية، لكن القواسم المشتركة للعديد من التقديرات العلمية تشير إلى أن العديد من المظاهر الناجمة عن الحرب سترفع من حجم الانبعاثات الحرارية على المدى القريب، ما يلقي بتبعاته السلبية على جهود التكييف والصمود التي تتبناها مؤتمرات المناخ الدورية، من بينها ما تعكسه الصور الفضائية لمنطقة الحرب ومحيطها من اشتعال الغابات في سيبريا، وتدمير البيئة في أوكرانيا، بالإضافة إلى عودة بعض الدول للاعتماد على الفحم في ظل أزمة الطاقة العالمية التي خلفتها الحرب، فضلاً عن الانعكاسات على التزامات المانحين الخاصة بتحسين البيئة وزيادة الاعتمادية على الطاقة النظيفة.

وكمعطى جديد ستضيفه الحرب الروسية-الأوكرانية، يتبنى العديد من خبراء البيئة والمناخ مؤشراً جديداً خاص بحجم تأثيرات حركة الآلة العسكرية في الحروب والصراعات على الانبعاثات الحرارية، مثل الدبابات والمركبات العسكرية بالإضافة إلى حركة الطائرات و انفجار الصواريخ والقنابل وغيرها التي لا تكف عن العمل خلال الحرب. وبحسب تقديرات لمنظمة العلماء من أجل المسئولية العالمية، فإن حجم إسهام تشغيل الجيوش في الانبعاثات الحرارية في الوضع التقليدي -دون حروب- يصل إلى ٦٪، ولا يزال من المبكر القول أن تلك الآليات الهائلة الحجم يمكن أن تتحول إلى استخدامات الطاقة النظيفة في المستقبل القريب رغم زيادة الاعتماد على التكنولوجيا والانتقال من «الميكنة» إلى «الأتمتة»، على سبيل المثال لا يزال الجيش الأمريكي الأكثر تقدماً في العالم يعتمد على ٤٠٪ من الوقود، في وضع التشغيل الطبيعي.

ومع اتساع نطاق الحروب والصراعات في العالم، بات من المتوقع أن تتصاعد معدلات الآثار الجانبية للحروب على المناخ بشكل مؤثر في المستقبل، فبالإضافة إلى عملية التشغيل العسكري أثناء المعارك والحروب، فإن هناك انعكاسات خاصة بالدمار الذي تلحقه الحروب بالبيئة الطبيعية، من حيث حجم تلوث مياة البحار والأنهار والتربة والجو، حيث تتضرر أيضاً الكائنات الحية، وقد تمتد هذه الأضرار لوقت طويل، وربما تتضاعف في حالة استخدام أسلحة تدميرية مشعة أو الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

وبالتبعية تنتقل هذه الآثار إلى المناخ، وتشير التقديرات العلمية إلى أن استمرار الحرب لمدة عام في منطقة ما كفيل بتدمير الحياة الطبيعة فيها بالكامل، كما أن عودة تلك المنطقة إلى الوضع الطبيعي بعد انتهاء الحرب سيستغرق سنوات.

واقعياً، لا يمكن تحميل الحرب الروسية–الأوكرانية ما وصلت إليه حالة المناخ في العالم من أوضاع صعب، فقبل اندلاع الحرب، كانت المؤشرات الخاصة بحالة المناخ تؤكد على مستوى التهديدات التي تشكلها الانبعاثات الضارة على الأمن الإنساني والبيئة بشكل عام، حيث وصلت عام ٢٠٢١ إلى زيادة في الانبعاثات الحرارية تقدر بنحو ٢٠٪ بما يعادل ٤٠ مليار طن من ثاني أكسيد الكربون، لكن في الوقت ذاته تشكل الحرب جملة من التحديات التي لا يمكن غض الطرف عنها، وذلك على مستويين: الأول، وهو مستوى بيئة الحرب. والثاني، هو انعكاسات الحرب على المستوي العالمي وارتباط ذلك بملف المناخ وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

الانعكاسات على بيئة الحرب

في طور الاستعدادات للحرب، حشدت روسيا قواتها العسكرية باتجاه أوكرانيا، وكان جزء من تلك القوات معنياً بالسيطرة على تلك الحرائق التي تندلع في مناطق الغابات في سيبريا. ولشهور طويلة، كانت الصور الفضائية تشير إلى عدم توقف سحب الأدخنة الناجمة عن تلك الحرائق، وإلى جانب ما تخلفه من أطنان إضافية من ثاني أوكسيد الكربون، فإن اختلالات البيئة الطبيعة في منطقة القطب الشمالي أصبحت كارثية، في ظل الأولويات الروسية بالاهتمام بتوجيه الاهتمام نحو الحرب في أوكرانيا على حساب متطلبات وقف التدهور البيئي في تلك المنطقة.

من جهة أخرى، ربما تسببت الحرب في تراجع مسار التعاون المطلوب للتصدي لهذه الظاهرة التي تتفاقم عاماً بعد الآخر، علماً بأن درجة حرارة القطب الشمالي ترتفع بمعدل أسرع بثلاث مرات على الأقل من المتوسط العالمي، وتشكل روسيا ما يقرب من نصف القطب الشمالي.

كذلك، مع استمرار الحرب الروسية–الأوكرانية، هناك تصاعد للبصمة الكربونية بسبب الانبعاثات الحرارية الناجمة عن الحرب، وهي تأثيرات مباشرة نتيجة حشد الأسلحة المختلفة وتشغيلها باستمرار، حيث تعتمد هذه الأسلحة على الوقود الأحفوري بشكل رئيسي، يضاف إليها مستوى حشد المزيد من الأسلحة في المسرح الأوروبي لاسيما على مسرح التماس مع منطقة الحرب، بالإضافة إلى المناورات المتبادلة ما بين الجانبين، وتتوقع مراكز مراقبة البيئة في أوروبا أنه مع حلول فصل الشتاء، فإن استخدام الوقود الأحفوري يتصاعد بمعدلات أعلى ربما ستصل إلى الضعف.

كما أن ما ينجم عن انفجار الصواريخ واشتعال الحرائق سيكون له تداعياته الخطرة على البيئة والإنسان مع هطول الأمطار التي ستحمل تلك المكونات إلى التربة، وبالتبعية ستنعكس آثارها على الزراعة والكائنات الحية التي إما قتلت أو هربت للبحث عن مأوى وبالتالي مرة أخرى يتضاعف الخلل البيئي وبالتبعية تأثيرات هذا الخلل المباشر على المناخ.

كذلك على الرغم من المخاوف بشأن البنية النووية في أوكرانيا بسبب ظروف الحرب، تظل تلك البنية في الأوضاع الطبيعة مصدراً مهماً وآمناً للطاقة، محلياً وأوروبياً، ومع توقف مفاعلات رئيسية مثل «زابورجيا» سيكون هناك احتياج إلى بدائل غير صديقة للبيئة. لكن بخلاف ذلك، فإن هناك احتمالات للجوء إلى الأسلحة القذرة المختلفة وما يصدر عنها من إشعاعات أكثر إضراراً بكل ما يتواجد في هذه البيئة، سوف تبقى آثارها لفترة طويلة وبالإمكان امتداد تأثيراتها إلى محيط أوسع.

التداعيات على الصعيد العالمي

أدت السياسات التي اتبعها الأطراف ذات الصلة بالحرب، وفي المقدمة منها فرض عقوبات غربية على الطاقة الروسية، إلى زيادة عرقلة برنامج التحول إلى الطاقة النظيفة، لاسيما مع تنامي الاعتماد على الوقود الأحفوري، فوفق التقديرات الأولية الدولية أدت الحرب الروسية-الأوكرانية إلى زيادة الاعتماد على الوقود الأحفوري بنسبة ١٤٪ تقريباً، في حين أنه كان من المقرر أن يتراجع حد الاعتماد على الوقود الأحفوري بنسبة ٥٥٪ مقارنة بمعدل الانبعاثات في مطلع تسعينات القرن الماضي بحلول منتصف القرن الحالي، وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن الوقود الأحفوري يمثل أكبر مساهم في عملية تغير المناخ، بنسبة ٧٥٪ من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية وحوالي ٩٠٪ من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ومع أن روسيا تمثل ثاني أكبر مصدر في العالم للنفط والغاز، فإن حجب هذه المصادر لم يقود إلى اللجوء لبدائل صديقة للبيئة، على العكس من ذلك تم اللجوء لمصادر أكثر تهديداً للبيئة لتعويض الطلب على الوقود الأحفوري، لاسيما الفحم، الذي يعد أكثر مصادر الطاقة تلويثاً، حيث يعد مسئولاً وحده عن ثلث الاحترار العالمي. فيما عادت دول مثل بولندا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا بالفعل للاعتماد على الفحم، على الرغم من أن أجندة البعض من هذه الدول تتطلب التخلص من الاعتماد على الفحم بحلول العام ٢٠٢٤، وتقول تلك الدول أنها ستعود بالفعل إلى التزاماتها بعد حل مشكلة الطاقة في غضون العامين المقبلين، لكن من الناحية العملية يبدو أن هناك صعوبات هائلة في الالتزام بهذه التعهدات.

ظهر أيضاً انعكاس آخر، ذي صلة بالأزمة، يتعلق بتنامي الاستخدام الفعال للأسمدة وبدائل الأسمدة غير العضوية، بعد ثلاثة أشهر على الحرب. وقد أشار الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى تحدي الأسمدة العالمي بهدف جمع أموال لهذا الغرض، كأحد تداعيات انعكاسات أزمة الغذاء العالمي، لكن هذه الاستخدامات تضيف عنصراً جديداً مهدداً للطبيعة والمناخ، شأنها شأن الوقود الأحفوري.

ثمة بعد آخر، يرتبط بأولويات التمويل الدولي لبرامج المناخ، فالدول التي تمول الحرب هي ذاتها الدول التي يتعين عليها تمويل برامج الأجندة العالمية للمناخ، وفي واقع الأمر لا يمكن المقارنة ما بين الأمرين من حيث الوفاء بالالتزامات، حيث تلتزم الدول الغربية تجاه دعم أوكرانيا كأولوية، لكن الأمر ذاته لا يظهر في الوفاء بالتزامات مموّلي أجندة المناخ. وتشير بعض التقديرات إلى تراجع تمويل المنظمات المعنية بقضايا المناخ والبيئة ما بين الثلث إلى نصف حجم التمويل.

من جهة أخرى، فإن القوى الدولية تصيغ المحاور الرئيسية في أجندة المناخ، وغالباً ما تنطوي على قدر من التسييس. ولا يتعلق الأمر هنا فقط بالحرب الروسية-الأوكرانية، وإنما يمتد إلى السياسة الأمريكية تجاه الصين على سبيل المثال، في حين أن الأطراف المتضررة في مجتمعات أخرى تدفع تكلفة أكبر، وربما تكون البيئة في أفريقيا مثالاً واضحاً لتحمل عبء الأضرار والتداعيات.

تداعيات تغير المناخ على ظاهرة الإرهاب.. منطقة الساحل الأفريقي نموذجاً

بسمة سعد

باحثة مساعدة
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

منذ عقود ماضية، لم تشهد دول العالم تقلبات مناخية حادة من دورات متتالية وممتدة من أعاصير وفيضانات وجفاف كالتي تعاني منها العديد من أقاليم العالم خلال السنوات القليلة الماضية، والتي لم تعد تقتصر على النصف الجنوبي من الكرة الأرضية الذي يصنف بأكثر مناطق العالم تأثراً بالتغير المناخي وأقلها مصدراً لانبعاثات الغازات الدفيئة التي تُعد سبباً رئيسياً في ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، وهو ما يُمكن الاستدلال عليه بسلسلة الحرائق التي شهدتها أسبانيا والولايات المتحدة وفرنسا والبرتغال.

وفي إطار ما تفرضه التقلبات المناخية من تداعيات سلبية على كافة القطاعات ومؤثرة على كافة مناحي الحياة، بشكل يفاقم من حجم التحديات التي تشهدها دول العالم، وفي القلب منها الدول النامية، لاسيما عقب انتشار كوفيد-١٩ والحرب الأوكرانية، تطرح المقالة تساؤلاً رئيسياً حول؛ أثر التغير المناخي على ظاهرة الإرهاب، مع اتخاذ منطقة الساحل الأفريقي نموذجاً، وتهدف الإجابة عليه من خلال مناقشة الوضع الحالي لظاهرة التغير المناخي، يليه مناقشة المسارات الثلاثة الكاشفة لطبيعة العلاقة بين التغير المناخي وظاهرة الإرهاب، نزولاً إلى منطقة الساحل الأفريقي، وهو ما يُمكن مناقشته كالتالي:

التقلبات المناخية وتداعياتها المتعددة الأبعاد

على الرغم من النتائج الإيجابية الواردة في أحدث تقرير صادر عن الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في أكتوبر ٢٠٢٢، بشأن تراجع منحنى انبعاث غازات الاحتباس الحراري العالمية[١]، إلا أن الجهود العالمية لاتزال تتسم بالتواضع نظير ما تشهده أنظمة الطقس من تقلبات مناخية حادة تشمل دورات متوالية وطويلة الأمد من الفيضانات والجفاف والأعاصير لا يُمكن التنبؤ بحدتها ومداها، كما تتباين مناطق العالم في طبيعة ما يشهده من تقلبات، وذلك نتيجة لارتفاع درجة الحرارة العالمية بمقدار ١,١ درجة مئوية (١,٩ درجة فهرنهايت) قبل ٢٥٠ عاماً منذ أن بدأ عصر ما قبل الصناعة[٢]، واتجاه العالم إلى تسجيل ارتفاع في درجات الحرارة بنحو ٢,٧ درجة مئوية، يقع تحت تأثيرها ما يتراوح ما بين ٣,٣ إلى ٣,٦ مليار شخص حول العالم[٣]؛ مخالفةً لاتفاقية باريس عام ٢٠١٥ التي تُطالب بألا تتعدى درجات الحرارة ١,٥ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٣٠، مع ضرورة خفض الانبعاثات بنسبة ٤٥٪ بحلول العام نفسه، للوصول إلى تحقيق هدف الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠[٤].

فمع ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية بمقدار درجتين مئويتين، سيواجه نحو مليار شخص خطر الإجهاد الحراري، وهو ما يُفسر سبب إطلاق تحذيرات بحجم الكوارث البيئية والخسائر البشرية والاقتصادية التي من الممكن أن تحدث في حال بلوغ درجة الحرارة ٤ درجات مئوية (٧,٢ درجة فهرنهايت) بحلول عام ٢١٠٠[٥]، لاسيما في الدول النامية التي تفتقر إلى البنية التحتية اللازمة، وسياسات التكيف مع التغير المناخي للحد من آثاره المتعددة الأبعاد والمؤثرة على كافة مناحي الحياة، بل والمهددة لأمني الفرد والمجتمع، والتي تشمل تدمير البنية التحتية للدول كالطرق ومحطات معالجة المياه، ومحطات الطاقة، إلى جانب الإضرار بالنظام الإيكولوجي، بما في ذلك الكائنات البحرية التي قد تتعرض إلى النفوق بما يؤدي إلى حدوث فوضى في الشبكات الغذائية ومصايد الأسماك التجارية المهمة[٦]، وبالتالي الإضرار بالاقتصاد الوطني والعالمي.

علاوة على دور التقلبات المناخية في تآكل النظم البيئية الساحلية وغزو طبقات المياه الجوفية الداخلية للمياه العذبة، مما سيترتب عليه إعادة تشكيل الحياة في العديد من دول العالم، كبنجلاديش التي يقع ربع أراضيها على ارتفاع أقل من ٧ أقدام فوق مستوى سطح البحر[٧]، إلى جانب دورها في زيادة تفشي الآفات والعديد من الأمراض، وهو ما يفسر التوقعات المستقبلية بإمكانية تسبب التقلبات المناخية في وفاة ٢٥٠ ألف شخص سنوياً، ونزوح أكثر من ١٤٠ مليون شخص في أفريقيا

جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، وزيادة مخاطر المجاعة وسوء التغذية إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠[٨].

وعلى الرغم من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء من أكثر الدول تأثراً بالتقلبات المناخية وتداعياتها الكارثية، إلا أن باقي دول العالم لاسيما القسم الشمالي من العالم ليس بمنأى عن هذه التقلبات، وليست بمأمن من تداعياتها؛ فلقد شهد الغرب الأمريكي جفافاً شديداً يُعد الأكثر امتداداً على مدار ٢٢ عاماً منذ ١٢٠٠ عام على الأقل أدى إلى تقلص إمدادات مياه الشرب، وتآكل المحاصيل، وانتشار الحشرات في الغابات[٩]، كما أنه كان السبب وراء تعرض البلاد لظاهرة حرائق الغابات التي شهدتها عدة بلدان أخرى، بخلاف الولايات المتحدة كأسبانيا والبرازيل؛ فخلال الفترة (١٩٨٤- ٢٠١٥) تضاعف عدد حرائق الغابات في غرب الولايات المتحدة، وزادت المساحة السنوية للحرائق في كاليفورنيا وحدها بنسبة ٥٠٠٪ بين عامي ١٩٧٢ و٢٠١٨[١٠].

يُضاف إلى ذلك، أوضح العلماء في أحدث تقرير صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، أن هطول الأمطار اليومي سيزداد بنحو ٧٪ لكل درجة مئوية من الاحتباس الحراري، مما يزيد من مخاطر الفيضانات، كما أنه من المتوقع أن يزداد تواتر الأعاصير الشديدة من الفئة ٤ و٥[١١]، وهو ما ستنعكس تداعياته بشكل بارز في القطبين باعتبارهما أكثر المناطق برودة حول العالم؛ حيث ترتفع درجة حرارة القطب الشمالي أسرع مرتين من أي مكان آخر على وجه الأرض، مما يؤدي إلى الذوبان السريع للأنهار الجليدية والصفائح الجليدية القطبية، وبالتالي ارتفاع مستوى سطح البحر بما يصل إلى ٣,٦١ قدم بحلول نهاية القرن، مما يترتب عليه تدمير العديد من الدول الجزرية والمدن الساحلية المكتظة بالسكان، مثل مدينة نيويورك ومومباي، كما أنه من المتوقع في غضون ١٥ عاماً فقط أن يصبح القطب الشمالي خالياً تماماً من الجليد في الصيف[١٢].

المحفزات المناخية لتنامي ظاهرة الإرهاب.. منطقة الساحل نموذجاً

على مدار عشر سنوات، لم يكن العالم ينظر لتغير المناخ على أنه مهدد للأمن القومي والعالمي، إلى أن صنفت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع وعدد متزايد من الدول تغير المناخ على أنه تهديد للأمن القومي والعالمي. فالعلاقة الرابطة بين تغير المناخ والإرهاب ليست بسيطة وخطية وإنما هي شبكية ومعقدة تربط بين بيئة غير مستقرة سجلت معدلات متدنية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية؛ كانتشار الصراعات وارتفاع معدلات البطالة والفقر والجريمة المنظمة، وتغير المناخ كعامل محفز ومضاعف لهذه التحديات، مما يخلق بيئة محفزة لتنامي النشاط الإرهابي وتمدد الجماعات الإرهابية في نطاقات جغرافية جديدة، لاسيما عقب ما شهدته دول العالم، وفي القلب منها الدول النامية كدول منطقة الساحل الأفريقي، من صدمات اقتصادية ناجمة عن انتشار كوفيد-١٩، واندلاع الحرب الأوكرانية، إلى جانب تسجيل منطقة الساحل ارتفاع كبير في درجة الحرارة بمعدل أسرع ١٥ مرة عن متوسط ارتفاع درجات الحرارة العالمية، كما تتسم المنطقة بعدم انتظام هطول الأمطار وتقلص المواسم المطيرة، كما تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى تسبب التغير المناخي في تدهور ما يقرب من ٨٠٪ من الأراضي الزراعية في المنطقة[١٣].

في هذا الصدد، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش تحذيراً خلال اجتماع لمجلس الأمن في ديسمبر ٢٠٢١ من أن التغير المناخي يُمكن أن يُشكل أحد العوامل التي تُساهم في تفاقم الأعمال الإرهابية، وأن التدهور البيئي الذي يشهده العالم يعرض أي منطقة غير مستقرة أو تشهد نزاعات لتهديدات أمنية كبيرة، مُضيفاً أن البلدان الأكثر عرضة للتأثر بأزمة المناخ هي نفسها التي «تعاني من غياب الأمن والفقر وضعف الحوكمة وآفة الإرهاب»[١٤]، وهو ما يدفع للحديث عن العلاقة غير المباشرة الرابطة بين تغير المناخ وتنامي النشاط الإرهابي، التي يُمكن مناقشتها في ثلاث مسارات رئيسية رابطة بين الجانبين: **أولها**؛ الارتباط بين تغير المناخ والأمن

الغذائي، **وثانيها**؛ دور التغير المناخي في زيادة معدل التجنيد لدى الجماعات الإرهابية، **وثالثها**؛ دور التغير المناخي في الكشف عن مدى شرعية الحكومات، وإتاحة المجال للجماعات الإرهابية لتنامي نفوذها في مناطق جغرافية جديدة، والعمل على فرض سلطة موازية، بل وبديلة عن الحكومات.

بالنسبة إلى أولى هذه المسارات المتعلقة بالعلاقة بين التغير المناخي وارتفاع معدل انعدام الأمن الغذائي، فيتمثل في دور التغير المناخي في الإضرار بالموارد الطبيعية من مياه وأراضي زراعية، مما أدى إلى تنامي النزاعات بين المجتمعات الزراعية ونظيرتها الرعوية، لاسيما في ظل اعتماد ٨٠٪ من سكان الساحل على الزراعة[١٥]، وهو ما ترتب عليه افتقار نحو ٣٣ مليون شخص في المنطقة إلى الأمن الغذائي، وفقاً لتقديرات عام ٢٠١٨[١٦]، وهو ما ساهم في خلق بيئة غير مستقرة ومهيئة لنشر الفكر المتطرف، ومحفزة على الانضمام للجماعات الإرهابية، مثلما كانت دافع لسكان المناطق على النزوح أو الهجرة إلى مناطق وبلدان تتوافر فيها أدنى مقومات الحياة من غذاء ومأوى وأمن؛ حيث أن ٤٠٪ من النزوح الداخلي في أفريقيا جنوب الصحراء هو نتيجة إلى الكوارث الطبيعية[١٧]، مما فرض مزيداً من الضغوط على المجتمعات المضيفة، وفاقم من حالة التوتر بين الوافدين الجدد والمجتمعات المضيفة، وهو ما يتيح المجال للجماعات الإرهابية للتمدد إلى مناطق جغرافية جديدة وتعزيز مكانتها بين الجماعات الإرهابية المنافسة، بالإضافة إلى استخدام الجماعات الإرهابية لأزمة ندرة الموارد الطبيعية كسلاح حرب للضغط على سكان المناطق من أجل دفعهم على الهجرة أو النزوح، أو من أجل تجنيدهم قسراً أو طوعاً[١٨].

يُعد دور التغير المناخي في تعزيز عامل التجنيد والاستقطاب لدى الجماعات الإرهابية، ثاني المسارات الكاشفة لطبيعة العلاقة؛ ففي خضم ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والأمية وانعدام الأمن الغذائي، وظفت الجماعات الإرهابية هذه الأوضاع المتردية في دول المنطقة لاستقطاب وتجنيد سكان المناطق، بما في ذلك الأطفال والنساء لضمان ضخ دماء جديدة للجماعات الإرهابية؛ فلقد توصلت دراسة استقصائية شملت سبعة بلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط، إلى أن الافتقار المستمر لسبل العيش أو فرص توليد الدخل، تُعد الدوافع الأكثر شيوعاً للانضمام للجماعات الإرهابية وتنامي النشاط الإرهابي في الكاميرون وشمال نيجيريا عبر منح رواتب شهرية تتراوح ما بين ٦٠٠ إلى ٨٠٠ دولار[١٩]، في خضم ارتفاع معدل البطالة في نيجيريا- على سبيل المثال- إلى ٣٣,٣٪ في الثلاثة أشهر المنتهية في ديسمبر ٢٠٢٠، وفقاً لآخر احصائيات صادرة عن هيئة الإحصاء الوطنية في نيجيريا[٢٠].

أما بالنسبة لثالث المسارات والمتعلقة بالعلاقة بين تغير المناخي ومدى قدرة الحكومات على فرض سيادتها، والتي تُعد في الوقت ذاته انعكاساً لمدى شرعيتها؛ فإن عجز الحكومات عن اتخاذ سياسات فعالة وعاجلة لمعالجة التقلبات المناخية والحد من تداعياتها المتعددة على المواطن، يؤدي إلى الانتقاص من شرعية الحكومات، ويلعب دوراً نحو تعزيز المطالب الانفصالية، لاسيما في المناطق المهمشة والنائية، مثلما هو الحال في شمال مالي التي كانت نقطة انطلاق الأزمة المالية في العام ٢٠١٢، وهو ما أتاح المجال للجماعات الإرهابية المساحة للعب دور الحكومة الموازي عبر فرض سيطرتها على هذه المناطق، وإتاحة سبل عيش بديلة قادرة على استقطاب سكان هذه المدن، ويُمكن هذه الجماعات من تمدد نفوذها إلى مناطق جغرافية جديدة، والعمل على فرض سلطة موازية، بل وبديلة عن الحكومات تُكسبها حاضنة شعبية وشرعية سياسية، وهو ما يُمكن الاستدلال عليه بسلسلة الانقلابات العسكرية التي شهدتها بعض دول المنطقة، مثل مالي وبوركينافاسو.

نهاية القول، هناك علاقة متشابكة ومعقدة رابطة بين التغير المناخي وتداعياته المتعددة الأبعاد وبين تنامي النشاط الإرهابي واكتساب الجماعات الإرهابية مناطق نفوذ جديدة تُعزز من مكانتها في ساحة التنافس الجهادي، فليس التغير المناخي أزمة أحادية ومحدودة التأثير، وإنما بات محدداً رئيسياً للحفاظ على أمن واستقرار البلدان من جانب، وضمان أمن وسلامة الفرد والمجتمع من جانب آخر.

الهوامش:

١ - عبدالخالق خليفة اماني سلامة وميادة الشامي، تقرير أممي يكشف أن خطط المناخ غير كافية، **موقع الوفد** ، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٢.

https://cutt.us/qfx6d

2 - Courtney Lindwall, What Are the Effects of Climate Change?, **The Natural Resources Defense Council**, 24 October 2022. https://www.nrdc.org/stories/what-are-effects-climate-change

٣- مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (COP٢٧): الاتحاد الدولي يحذر من أن العالم لا يستطيع تحمّل مجموعة أخرى من الوعود الغامضة، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ، ١ نوفمبر ٢٠٢٢، https://cutt.us/AlidX

٤ - أحمد بدر،هل يرتبط التغير المناخي بالإرهاب والفقر والجريمة العالمية؟ (تقرير)، **الطاقة**، ١٩ سبتمبر ٢٠٢٢.

https://cutt.us/kUZ81

5- Courtney Lindwall, **OP.CIT**.

6- Courtney Lindwall, **OP.CIT**

7- **Idem.**

8- People, Countries Impacted by Climate Change Also Vulnerable to Terrorist Recruitment, Violence, Speakers Tell Security Council in Open Debate , **Relief web** , 10 December 2021. https://reliefweb.int/report/world/people-countries-impacted-climate-change-also-vulnerable-terrorist-recruitment-violence

9- Courtney Lindwall, **OP.CIT**.

10- **Idem**

11- **Idem**.

12- **Idem**.

١٣- مالي – النيجر: تغير المناخ والنزاعات المحتدمة في منطقة الساحل الإفريقي يجعلها على وشك الانفجار، **اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، ٢٢ يناير ٢٠١٩.

https://www.icrc.org/ar/document/mali-niger-climate-change-and-conflict-make-explosive-mix-sahel

١٤- كيف يمكن لأزمة المناخ أن تهيئ بيئة مواتية للإرهاب؟، **اندبندنت عربية**، ١٤ ديسمبر ٢٠٢١، https://cutt.us/UnsKb

١٥- صراع «الموارد الشحيحة» يهدد منطقة الساحل الأفريقي، الشرق الأوسط، ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٢، https://cutt.us/Xip6f

١٦- مالي – النيجر: تغير المناخ والنزاعات المحتدمة في منطقة الساحل الإفريقي يجعلها على وشك الانفجار، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٢ يناير ٢٠١٩.

17- People, Countries Impacted by Climate Change Also Vulnerable to Terrorist Recruitment, Violence, Speakers Tell Security Council in Open Debate, **OP.CIT**.

18- Katharina Nett , Lukas Rüttinger, Insurgency, Terrorism and Organised Crime in a Warming Climate Analysing the Links Between Climate Change and Non-State Armed Groups, **Policy Paper**(Berlin: adelphi research, October 2016). https://www.chathamhouse.org/2021/12/front-line-climate-change-somalia-needs-help

19- Cullen S.S. Hendrix, Climate Change and Terrorism: Three Risk Pathways to Consider, **Briefer** (Washington: THE CENTER FOR CLIMATE & SECURITY, No. 28 ,10 January 2021). https://councilonstrategicrisks.org/wp-content/uploads/2022/01/Climate-Change-and-Terrorism_Three-Risk-Pathways-to-Consider_BRIEFER-28_2022_01_10.pdf

٢٠- أيمن عزام، نيجيريا تسجل ثاني أعلى معدلات البطالة في العالم، **جريدة المال**، ١٥ مارس ٢٠٢١، https://cutt.us/tsjPb

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي من خلال نشاطه إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضاً بهدف ترشيد الحوار السياسي العام وعملية صنع القرار في مصر والعالم العربي .

للحصول على إصدارات المركز

الإدارة العامة للتوزيع: مؤسسة الاهرام، شارع الجلاء، القاهرة- جمهورية مصر العربية

Tel: +202- 27703331 / +202- 27703930 / +202- 27703898 / +202- 27705127

Email: subsc@ahram.org.eg

لمعرفة نقاط التوزيع:

https://ahramstore.ahram.org.eg/CallMe.aspx

للشراء والاشتراك الإليكتروني:

https://ahramstore.ahram.org.eg/Index.aspx

أو الأتصال بالمركز مباشرة - مؤسسة الاهرام، شارع الجلاء، القاهرة- جمهورية مصر العربية

Tel: +202- 27705129 / +202- 27705552 - Mobile / WhatsApp: +20- 1558129699

Email: acpss@ahram.org.eg

Website: https://acpss.ahram.org.eg/